مجلة ربع سنوية علمية محكمة

(مقال مراجعة موضوع)

باب الجغرافيا

السياسة الصناعية في العراق: رؤية تحليلية للمعوقات الهيكلية وآفاق التحول المكاني

Industrial policy in Iraq: An analytical view of structural obstacles and prospects for spatial transformation

بقلم المدرس الدكتور: ساره مجبل عزيز

جامعة الفرات الأوسط التقنية(الاختصاص جغرافية/ جغرافية الصناعة

قسم تقنيات إدارة وتسويق النفط والغاز)

Sarah Mejbel Azeez

Al-Furat Al-Awsat Technical University /Major: Geography / Industrial Geography

Department: Oil and Gas Management and Marketing Technologies

sarah.azeez@atu.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2025/2/23 **تاريخ النشر: 2026/3/25**

مقدمة

تُعدّ الصناعة التحويلية حجر الأساس الذي يستند إليه أي تطور اقتصادي، لما تؤديه من دور محوري في توفير الآلات والمعدات الضرورية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وتحويلها من قطاعات تقليدية إلى قطاعات حديثة قادرة على مواكبة متطلبات التنمية.

وعليه، فإن بناء أي قطاع اقتصادي متين لا يتحقق إلا بالاعتماد على قاعدة صناعية تحويلية حديثة تزوّده بما يحتاجه من تجهيزات وتقنيات معاصرة.

لذلك تُعدّ الصناعة التحويلية واحدة من أهم ركائز التقدم الاقتصادي، ومن ثم للتنمية الاجتماعية بمختلف جوانبها، لما لها من أثر في توسيع فرص العمل داخل البلد، فضلًا عن دورها في التخطيط للصناعة والاقتصاد، والتعامل مع المشكلات الجديدة التي تنشأ نتيجة التوسع الصناعي والاجتماعي، من خلال فهمها والسعي إلى إيجاد الحلول المناسبة لها وهذا يتم من خلال رسم سياسة صناعية فاعلة.

تواجه السياسة الصناعية في العراق جملة من التحديات والمشكلات التي يفرضها واقع الاقتصاد العراقي الهش المتمثل بالهيكل الاقتصادي المتخلف نتيجة عسكرة الصناعة التي كان سائدة قبل 2003م ومع ذلك كان يسهم بحوالي (12%) من الناتج المحلي الاجمالي، أما بعد 2003، فعاني العراق من نتائج الحروب السابقة وسوء ادارة القطاع الاقتصادي عامة والصناعي خاصة، إذ ان استمرار اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط الخام وافتقاره لسياسة صناعية متطورة يتوفر فيها عنصر الاستدامة أدى ذلك الى انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني، إذ شكل أقل من (1%) بعد 2005م، ففي تقرير لوزارة الصناعة العراقية في عام 2021م أن لدى العراق (288) مصنعا تابع للقطاع العام في جميع المحافظات، واغلب هذه المصانع وخاصة الكبيرة منها متوقف. وان هذا التوقف نتيجة السياسة الصناعية العراقية المرتبطة بهيمنة القطاع النفطي فضلا عن سيطرة هذه البضائع المستوردة على السوق العراقية في تصريف منتجاتها.

يُعد القطاع الصناعي ركيزة من ركائز التنمية ومحورها في التحول من اقتصاد ريعي معتمد على قطاع واحد إلى اقتصاد انتاجي متكامل يحقق التنمية المستدامة في البلد. ارتبطت السياسة الصناعية في العراق منذ عام 1952 بتعاظم دور الدولة المعتمدة على العوائد المالية النفطية، وهذا ادى الى تراجع القطاع الصناعي.

على الرغم من وجود سياسة صناعية في العراق من حيث الاهداف والتشريعات المنظمة إلا إن تطبيقها يكشف تباينا واضحا بين التخطيط والتنفيذ؛ بسبب هشاشة البنية التحتية الانتاجية وضعف الدعم الحكومي.

الى جانب قوة منافسة السلع المستوردة للمنتج المحلي، مما اسهم في تراجع أثر القطاع الصناعي دون مستوى الطموح كما مثبت في الخطط الرسمية.

إذ تعد الصناعة من اكثر القطاعات ديناميكية وقدرة على تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد، إلا إن السياسة الصناعية في العراق أمامها جملة من المشاكل والتحديات ذات التاثير الواضح على الهيكل الاقتصادي ومنها على سبيل المثال لا الحصر الصناعة العسكرية التي كانت سائدة في المدة السابقة. لذا تعمل السياسة الصناعية على بناء دور الاستراتيجي إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتطوير مساراته التنموية.

إن السياسة الصناهية العراقية ينبغي لها أن تكون لها الشراكة مع المنظومة الاقتصادية العالمية والدول الصناعية الكبرى كالصين وروسيا فهذه الشراكة تعمل على تنمية الاقتصاد الوطني ويفتح أمامها آفاقا أوسع للتجارة والاستثمار بما يحقق منافع اقتصادية لجميع الاطراف.

تحديات الصناعة في العراق: بين الواقع والأفاق

شهد القطاع الصناعي تدهورا كبيرا في العقود الاخيرة بسبب الصراعات الداخلية والعقوبات الدولية المفروضة عليه هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجود فجوات في التخطيط الصناعي بين الواقع والسياسات المتبناة، وهذا ينتهي الى تراجع واضح مما يؤدي الى هيمنة السلع المستوردة على السوق المحلية وباسعار مخفضة مما يضعف القدرة التنافسية للصناعات المحلية، وقد انعكس هذا بشكل واضح على الصناعة عامة سواء القطاع العام أم القطاع الخاص.

التحديات الهيكلية للصناعة

تواجه الصناعة في العراق تحديات هيكلية متداخلة أهمها الاعتماد المفرط على القطاع النفطي وضعف التنوع الانتاجي. إذ ان هيمنة القطاع النفطي على باقي القطاعات الانتاجية أدى الى اختلال في هيكل الاقتصاد الوطني ومن ثم ضعف أداء الصناعة في تنوع مصادر الدخل وتحقيق التنمية المستدامة.

من جانب آخر يعاني القطاع الصناعي من ضعف واضح في التشابكات الصناعية الخدمية الامامية والخلفية، وهذا واضح في اعتماد أغلب المنشآة الصناعية على استيراد المدخلات والوسائل الانتاجية من الخارج مما يؤدي الى انخفاض مستوى القيمة المضافة المتحققة داخل الاقتصاد الوطني، فضلا عن اضعاف الروابط التكاملية بين

الانشطة الاقتصادية المختلفة.

تعمل غالبية المنشآة الصناعية الكبيرة في القطاع العام بطاقة انتاجية منخفضة لاتتجاوز ال(20% الى 30%) من طاقتها الانتاجية؛ ويعود ذلك لتقادم التكنولجيا، وتضخم حجم العمال، وضعف نظم الادارة الذي يؤدي بالنتيجة الى انخفاض انتاجها ويحد من دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. ويبرز في هذا السياق ضرورة تفعيل أدوات السياسة الصناعية في إعادة توجيه التوزيع المكاني للنشاط الصناعي بما ينسجم مع نعايير الكفاءة الاقتصادية واستثمار المزايا النسبية المتاحة في كل اقليم أو محافظة بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتعظيم العوائد التنموية.

ولتحقيق هذا التحول الهيكلي في بنية القطاع الصناعي يمكن التمييز بين مسارين رئيسين للسياسات الصناعية:

1. السياسات العمودية: تُعرَّف بوصفها سياسات انتقائية موجّهة نحو قطاعات صناعية محددة تُعد ذات أهمية استراتيجية في عملية التحول الاقتصادي. ويقوم هذا النهج على استهداف صناعات بعينها كالصناعات البتروكيماوية والصناعات المرتبطة بالموارد الطبيعية مثلا بهدف تعزيز الأمن الاقتصادي، وتنمية القيمة المضافة المحلية، ورفع مستوى الترابطات الأمامية والخلفية داخل الاقتصاد. كما تسعى هذه السياسات الى تكوين أقطاب نمو صناعية قادرة على جذب الاستثمارات وتوطين الانشطة الانتاجية في مواقع تتوافر فيها مزايا تنافسية جيدة.

2. السياسات الافقية: تركز على تحسين وتطوير البنية العامة للانتاج دون تميز قطاعي، من خلال تطوير وتحديث البنية التحتية (الطاقة، النقل والاتصالات) ورفع كفاءة رأس المال البشري عبر التعليم التقني والتدريب المهني، إذ تمتاز هذه السياسات بطابع الاستدامة من خلال تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي بصورة عامة، وتهيئة بيئة انتاجية محفزة على النمو والاستثمار.

رابعاً: التوصيات

1. تفعيل العمل بقانون المدن الصناعية: وهذا يضمن استقلالية الإدارة فيها وتوفير «النافذة الواحدة» للمستثمرين. بما يسهم في اصلاح البيئة الاستثمارية وتسريع انجاز العمل بما ينعكس ايجابا على الاقتصاد الاستثماري سواء أكان محليا أو أجنبيا.

2. إعادة هيكلة الشركات العامة: وذلك من خلال عقد شراكات استراتيجية متطورة مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي لنقل التكنولوجيا الحديثة لها.

3. تبني سياسة «الحماية الذكية»: ربط الامتيازات الضريبية والمالية بمعايير الجودة والقدرة على تصدير المنتجات الصناعية الوطنية للسوق الاقليمية أو العالمية.

4. تعزيز التكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي وهذا يسهم في تنويع القاعدة الانتاجية من خلال توجيه المخرجات الزراعية نحو التصنيع المحلي الذي يعزز الأمن الغذائي وزيادة القيمة المضافة المتولدة محليا.

الخاتمة:

على الرغم من توفر السياسات الصناعية ووضع الأطر التشريعية لها في العراق، إلا إن الفجوة بين التخطيط النظري والتنفيذ ما تزال تمثل تحديا أمام تحقيق التنمية الصناعية المنشودة. إذ ماتزال التحديات تمثل تحديا في البنية التحتية الهشة، وسيطرة القطاع النفطي على معظم الموارد الاقتصادية عوامل واضحة تحد من قدرة الصناعة في البلد على الاسهام بشكل فعال في التنمية المستدامة.

وإن النهوض بالقطاع الصناعي الوطني في العراق ليس مجرد قرار وتشريع أنظمة وقوانين وبناء خطط على الورق، إذ يتطلب الاعتماد على أستراتيجيات متكاملة وفعالة متكاملة تعيد هيكلية الصناعة على المستويين المكاني والوظيفي. وعلى هذا الاساس يشكل التحول الى نموذج العناقيد الصناعية المتكاملة هو الخيار الانسب لتقليص الفجوة التكنولوجية وتحقيق التنمية المستدامة لمرحلة مابعد النفط. لتبدأ مرحلة الصناعة الفعالة المتطورة التي تنعش الاقتصاد الوطني المحلي تكون قادرة على بناء اقتصاد متنوع يحفز الابتكار ويعمل على زيادة القيمة المضافة محليا، وهذا يسهم في بناء اقتصاد متوازن ومستدام يدعم جميع القطاعات الاقتصادية والقدرات الوطنية.

المصادر:

1. الاهمية الصناعية في التنمية الصناعية العربية, حسين عبد المطلب الاسرج، المجلة الاقتصادية الالكترونية، العدد 7008، 2012، www.aleqi.com.
2. تقييم توجهات السياسة الصناعية في تلعراق بعد 2003، فلاح خلف علي الربيعي، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد الثاني، 2021،العراق.
3. دور السياسة الصناعية في تنميسة المشاريع

الصغيرة في العراق بعد 2003، عقيل عبد النبي وفلاح خلف علي، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 129، 2021، العراق.

4. السياسة الصناعية والتحول الرقمي مدخل للاستدامة، احمد صالح، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد الثاني، 2017، سوريا.